الفصل الحادي عشر

المفاوضات والاتفاقات العربية الإسرائيلية

١- مبدأ حسن النية

يعتبر مبدأ حسن النية فى تنفيذ وتفسير الاتفاقات من المبادئ الهامة التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ .

فالفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق تنص على أنه : «لكى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعًا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق» .

وتنص المادة ٢٦ من اتفاقية قانون المعاهدات على أن : «كل معاهدة نافذة تلزم أطرافها ويجب أن ينفذها الأطراف بنية حسنة» .

كما تنص المادة ٣١ من هذه الاتفاقية على أن : «تفسر المعاهدات بنية حسنة . . .» .

وتنص المادة ٢٧ منها على أنه : «لا يجوز لأى طرف أن يستظهر بأحكام قانونه الداخلى لتبرير عدم تنفيذه معاهدة ما . . .» .

وكما أنه على الدولة أن تراعى حسن النية فى تنفيذ التزاماتها الدولية ، فإن عليها أن تتفاوض مع غيرها بحسن نية .

وباستعراض المفاوضات التى أجرتها إسرائيل مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاتفاقات التى عقدتها معها وطريقة تنفيذها لها ، يتضح أنه لم تتوافر

obeikandl.com

لدى إسرائيل حسن النية التى توجبها الشرعية الدولية، بل إنها اعتمدت على اختلال ميزان القوى لصالحها فى فرض مطامعها التوسعية.

٢- مفاوضات واتفاقات الهدنة

كرست اتفاقات الهدنة التوسعات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية خلال حرب ١٩٤٨، حيث عقدت على أساس الخطوط العسكرية دون مراعاة للحدود التى رسمها قرار التقسيم رقم ١٨١ للدولتين اليهودية والعربية، وقد اضطرت الدول العربية إلى قبولها تحت ضغط التفوق العسكرى للقوات الإسرائيلية.

ولم تحترم إسرائيل أحكام الاتفاقات المذكورة، حيث شنت قواتها الغارات ضد الدول العربية، واستولت على قرية أم رشرش العربية وأنشأت فيها ميناء إيلات، وأغارت على المناطق منزوعة السلاح. وفى أكتوبر ١٩٥٦ شنت - بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا - العدوان على مصر، وأعلن بن جوريون أن اتفاقات الهدنة ماتت ودفنت، ثم واصلت حروبها العدوانية ضد مصر وسوريا والأردن ولبنان.

٣- المفاوضات ومعاهدة السلام مع مصر

تمسكت إسرائيل بعدم الانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ قبل الاتفاق مع الدول العربية على حدود آمنة ومعترف بها.

وقد ساندتها فى هذا الموقف الولايات المتحدة استناداً إلى التفسير المغلوط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقامت بدعم احتلالها للأراضى العربية، ومحاولة تسوية النزاع خارج إطار الأمم المتحدة بما يحقق المكاسب الإسرائيلية.

وكانت النتيجة فشل تسوية النزاع واستمرار حالة اللا سلم واللاحرب حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى أدت إلى تحريك مساعى السلام.

وقد نجح هنرى كيسنجر - من خلال سياسة الخطوة/ خطوة التى اتبعها فى وساطته بين مصر وسوريا وإسرائيل - فى فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية وكل من القوات المصرية والسورية دون تحقيق السلام، وظل الاحتلال الإسرائيلى يمثل وسيلة ضغط على الدول العربية لقبول شروط إسرائيل.

وكانت إستراتيجية ميناحم بيجين متأثرة بأيديولوچيته بشأن استرداد أرض إسرائيل التاريخية (Eretz Israel)، ومن ثم سعى إلى إقامة السلام منفرداً مع مصر - وإخراجها من دائرة العداء - مبرراً الانسحاب من سيناء بأنها ليست جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية - فى الوقت الذى ظل متمسكًا بفرض سيادة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية.

وخلال مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى بين مصر وإسرائيل، اتسمت مواقف الوفد الإسرائيلى وتفسيراته المغلوطة لأحكام اتفاق كامب ديڤد بسوء النية، حيث ادعى أن نظام الحكم الذاتى الذى يتضمنه الاتفاق خاص بالسكان دون الأرض، وأنه ذو طابع إدارى بحت، وأن الضفة والقطاع تظلان تحت السيادة الإسرائيلية. وكشف بيجين عن أهدافه بتصريحه بأن الحكم الذاتى هو الوضع النهائى لهذه الأراضى.

٤- المفاوضات والاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية[١].

فرض إسحق شامير شروط مؤتمر مدريد التى قبلتها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من موقف الضعف والتشرذم بعد غزو صدام حسين للكويت، تلك الشروط التى تضمن أن يكون المؤتمر مجرد غطاء للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وكل من الدول العربية على أساس القرار رقم ٢٤٢ (المختلف على تفسيره) وأن يجرى التفاوض بشأن القضية الفلسطينية على مرحلتين (بحسب صيغة كامب ديڤيد) وأن تكون مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد مشترك مع الأردن مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.

ولم تتوافر لدى إسرائيل حسن النية فى المفاوضات، بل اعترف شامير بأنه كان يعتزم التفاوض لعشر سنوات!

وقد عقدت المفاوضات بين حكومة إسحق رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية فى قناة أوسلو السرية. وتم عقد اتفاق إعلان المبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣.

---

(١) شارك المؤلف فى هذه المفاوضات كرئيس للوفد المصرى فى مباحثات الحكم الذاتى، وكمستشار للوفد الفلسطينى - انظر كتاب المؤلف: المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط (دار الشروق).

واتسمت مواقف إسرائيل بسوء النية فى تنفيذ اتفاقات أوسلو، بدءًا بمماطلة رابين وتجاوز المواعيد التى ينص عليها بحجة أنه ليس هناك مواعيد مقدسة، والادعاء بأن الاتفاقات لا تتعارض مع حق إسرائيل فى مواصلة بناء المستوطنات وتهويد القدس رغم ما تنص عليه من الالتزام بعدم اتخاذ أية أعمال من شأنها استباق الوضع الدائم أو الإجحاف به.

وهكذا اتخذت إسرائيل من اتفاقات أوسلو مجرد غطاء لما تحدثه من تغييرات فى الأراضى الفلسطينية لخلق أمر واقع يؤدى إلى ضم أجزاء منها والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية فيها.

وقد أوقف بنيامين نيتانياهو تنفيذ اتفاقات أوسلو (باستثناء عقد اتفاق مدينة الخليل واتفاق وادى ريفر بضغط من الولايات المتحدة).

وأما إيهود باراك، فقد أجرى فى يوليو ٢٠٠٢ مفاوضات فاشلة بشأن الوضع الدائم الفلسطينى فى مؤتمر كامب ديفيد تحت رعاية الرئيس كلينتون، حيث عرض مقترحات يستحيل قبولها بشأن القدس واللاجئين وبقية القضايا الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبالرغم من استجابة ياسر عرفات للمطالب الإسرائيلية الأمريكية بوضع الدستور وإجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية والأمنية، وقبوله خريطة الطريق؛ فقد ظل شارون على تجميد عملية السلام وشن الحرب الضارية على الفلسطينيين.

وقام بحصار قطاع غزة برًا وبحرًا وجوًا بعد الانسحاب منه، كما أقام الجدار العازل بهدف الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفرض الحدود الإسرائيلية بضم كتلة المستوطنات والقدس.

وفى عهد حكومة إيهود أولمرت، عقد مؤتمر أناپوليس بمبادرة الرئيس الأمريكى چورچ بوش، حيث شارك فيه إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين عدد كبير من الدول العربية والأجنبية، وأعلن المؤتمر استئناف مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى بهدف التوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا الموعد انقضى دون تحقيق

أى تقدم، بل استغلت حكومة أولمرت الموقف فى بناء المستوطنات بوتيرة سريعة غير مسبوقة.

وبعدها، تولت حكومة بنيامين نيتانياهو - أكثر الحكومات اليمينية المتطرفة - الحكم، ووضع نيتانياهو شروطا تعجيزية لا يمكن قبولها لإقامة دولة فلسطينية، بل وأعلن وزير خارجيتها أفيجدور ليبرمان أن على عرب ١٩٤٨ أن يقسموا يمين الولاء للدولة الإسرائيلية ويؤدوا الخدمة العسكرية وإلا اعتبروا أجانب، بل واقترح تهجيرهم محافظة على الطابع اليهودى لإسرائيل.

٥- المفاوضات السورية الإسرائيلية

بالرغم من التقدم الذى أحرزته هذه المفاوضات، وخاصة بعد موافقة رابين على مبدأ الانسحاب من الجولان (ما يعرف بوديعة رابين التى تعنى تحميل وزير الخارجية الأمريكية الوعد بالانسحاب)، فقد توقفت المفاوضات وأنكرت الحكومات الإسرائيلية وجود هذه «الوديعة»، وأعلن نيتانياهو أن إسرائيل لن تنسحب من الجولان لضرورتها الأمنية لها.

٦- المفاوضات والمعاهدة الإسرائيلية الأردنية

أمكن التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين على أساس إقليم الأردن قبل حرب ١٩٤٨، أى دون الضفة الغربية (وكان الملك حسين قد أعلن فى ٣١ يوليو ١٩٨٨ قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة).

٧- مبادرة السلام العربية

طرحت القمة العربية المعقودة فى بيروت عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام التى تقوم على أسس: الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا للقرار رقم ١٩٤، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ ٤ يونيو ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وعندئذ تقوم الدول

العربية باعتبار النزاع مع إسرائيل منتهيًا وتدخل فى اتفاقية سلام بإنشاء علاقات طبيعية معها مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

وتأتى هذه المبادرة تأكيدًا لما سبق أن قرره مؤتمر القمة العربى غير العادى فى القاهرة فى يونية ١٩٩٦ بأن السلام العادل والشامل خيار إستراتيجى للدول العربية يتحقق فى ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزامًا مقابلا تؤكده إسرائيل فى هذا الصدد .

وقد رفض شارون المبادرة العربية ، وأعاد احتلال المدن الفلسطينية .

ورحبت الولايات المتحدة بالمبادرة المذكورة ، وإن كان يبدو أنها تريد الاستفادة من عرض تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بطلب التعجيل ببعض جوانب التطبيع مع إسرائيل بالتوازى مع المفاوضات بحجة تشجيعها على تقديم التنازلات وعلى أن تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية وليست إلى إسرائيل .

٨- الخلافات والانقسامات العربية

أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى تمهيد الطريق أمام التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى ، إلا أن الخلافات والانقسامات العربية قد حالت دون التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع .

فقد رفضت الدول العربية اتفاق كامب ديڤد الذى عقدته مصر مع إسرائيل ، وقاطعت مصر لبضع سنوات ولكنها عادت فقبلت المشاركة فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ على أسس لا تختلف عما كان معروضًا عليها فى كامب ديڤد ، واضطرت إلى إجراء مفاوضات مباشرة وعلى مسارات ثنائية مع إسرائيل على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وكانت حصيلة المفاوضات عقد اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (فى قناة أوسلو السرية) وعقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية .

وفشلت اتفاقات أوسلو فى تحقيق السلام ، وخاصة بسبب المواقف الإسرائيلية السابق الإشارة إليها ، وتعثرت العملية السلمية فى الوقت الذى مضت إسرائيل فى

تنفيذ خططها الاستيطانية وتهويد القدس وإقامة الجدار العازل وفرض الأمر الواقع الذى من شأنه الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فى الضفة والقطاع.

وبالرغم مما انتهت إليه الدول العربية من اعتبار السلام خياراً إستراتيجيًا وطرح المبادرة العربية، فإن الانقسامات والخلافات لا تزال قائمة بين الدول العربية من جهة، وبين حركتى فتح وحماس من جهة أخرى.

ويعانى الموقف العربى من الانقسام بين محورين: «محور الاعتدال» الذى تمثله أساسًا مصر والسعودية والأردن والسلطة الفلسطينية ويدعو لمواصلة المفاوضات واتباع طريق التسوية السلمية، و«محور الممانعة» الذى يجمع سوريا وقطر وحركة حماس وحزب الله وتدعمه إيران ويطالب باتباع طريق المقاومة على اعتبار أن العرب سلكوا طريق المفاوضات لسنوات عديدة دون إحراز أى تقدم فى الوقت الذى تواصل فيه إسرائيل عمليات الاستيطان والتهويد.

وقد أصبح الانقسام بين الفلسطينيين يشكل خطورة كبيرة على مستقبل القضية الفلسطينية - خاصة مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة مقابل سيطرة السلطة الفلسطينية على الضفة - وتصاعد الصراع بين الجانبين.

٩- شروط نيتانياهو التعجيزية للدولة الفلسطينية:

إزاء إصرار الرئيس الأمريكى باراك أوباما على أن تكون تسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وعلى مطالبة إسرائيل بالوقف الكامل لعمليات الاستيطان، لجأ بنيامين نيتانياهو إلى اتباع طريقة «نعم.. ولكن»، حيث تضمن خطابه الذى ألقاه فى ١٤ يونيو ٢٠٠٩ وأوضح فيه سياسة حكومته فى هذا الشأن قبول إقامة دولة فلسطينية، ووضع - فى نفس الوقت - شروطا تعجيزية تحول دون أى احتمال لقبولها، وذلك على النحو التالى:

- أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، دون جيش، ولا تسيطر على الفضاء الجوى، ولا يكون فى إمكانها عقد تحالفات مع إيران وحزب الله.
- أن يعترف الفلسطينيون علنا وبوضوح بيهودية دولة إسرائيل.

- رفض حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، وحل مشكلتهم خارج حدود إسرائيل.
- أن تظل القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.
- قيام السلطة الفلسطينية بفرض القانون والنظام والقضاء على «حماس».
- مواصلة إسرائيل عمليات الاستيطان لملاحقة الزيادة الطبيعية لسكان المستوطنات.

. . . ومن الواضح أن الشروط المذكورة لا يمكن لأى فلسطينى قبولها، كما أنها تتعارض مع الالتزامات الإسرائيلية السابقة فى اتفاقات أوسلو - التى تنص على أن القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه، والترتيبات الأمنية - من القضايا التى يتعين التفاوض عليها، وتنص على عدم أتخاذ إجراءات من شأنها استباق الحل النهائى أو الإجحاف به، كما أنها تتعارض مع التزامات إسرائيل طبقا لخريطة الطريق حيث تلتزم فى المرحلة الأولى لتنفيذها بالتوقف كلية عن عمليات الاستيطان بما فيها الخاصة بملاحقة التزايد السكانى. وأخيرا، فإنها تتعارض تماما مع حقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وعودة اللاجئين وغيرها من الحقوق السابق الكلام عنها فى الفصول السابقة: كما أن اشتراطه الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل ينطوى على تهديدات بالغة الخطورة على مستقبل فلسطينى ١٩٤٨ - الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان إسرائيل وعلى مستقبل اللاجئين الفلسطينين.

***